

اقتصاد

عبد اللطيف لـالوطن: إيقاف تسليم مساكن متأخر بعض الشبوتيات
ثلاثة أشهر مهلة للمتأخرين عن
تسديد أقساطهم لمؤسسة الإسكان

صالح حميدي

بالتمه من القيمة التخمينية للمسكن في مشروع السكن الشبابي و١٠ بالتمه في مشروع السكن العمالي على حين في مشروع سكن الاندثار يجب على المخصصين والمبرمين لعقودهم مع المؤسسة دفع هذه الدفعات المستحقة عليهم نقوداً للمؤسسة.

وبين عبد اللطيف أن مجلس إدارة المؤسسة يتخذ مثل هذه القرارات تبايعاً وبشكل تلقائي ودوري تبعاً للحالات التي تعرض على مجلس الإدارة والظروف الخاصة بالمخصصين والوقت الذي تستغرقه معاملاتهم لدى الجهات العامة الأخرى وحرصاً من المؤسسة على عدم خسارة أي مواطن لمسكنه وضياع فرصته فيه وتمكينه من تسديد الالتزامات المستحقة عليه حيث تتم الموافقة على هذه القرارات أصولاً عبر وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وتقوم المؤسسة بحسب عبد اللطيف بإدارة شؤون المستفيدين من مساكنها من خلال تنظيم وتوثيق عمليات الاكتتاب والتخمين والتخصيص وإبرام العقود وتسليم المساكن وكذلك عمليات التنازل عن المساكن الاجتماعية للغير سواء حصل التنازل في مرحلة الاكتتاب أم التخصيص أو الاستفادة وكذلك تنظيم عمليات الذين يسدون قيمة هذه المساكن على شكل أقساط شهرية وتصل حتى ٣٠٠ قسط بفائدة ٥ بالتمه أو على شكل دفعات نقدية وتوثيق بيانات ملكية المساكن والمقاسم المبيعة في سجلات خاصة وتوثيق وتسجيل ما يجري عليها من عمليات تصرف وتقوم بتزويد المواطنين بناء على طلبهم ببيانات ملكية وبيانات عن الاستفادة وبيانات فنية ومخططات عن مساكنهم أو مقاسمهم.

كشف مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» عن قرار مجلس إدارة المؤسسة الخميس الماضي بتمديد فترة تسديد الأقساط المتأخرة للمكتتبين والمخصصين على جميع مشاريع المؤسسة لمدة ثلاثة أشهر، على أن يبدأ سريان هذا التمديد بعد صدور موافقة وزير الأشغال العامة والإسكان في أقرب وقت، إضافة إلى قرار تضمن تمديد فترة إبرام العقود للمخصصين في كل مشاريع المؤسسة وفق الحالات المعروضة على المجلس والقرار المتخذ بشأن كل حالة والذي سيصدر بشكل تفصيلي بشأنها.

رأى عبد اللطيف أن تلك القرارات أعطت فرصة جديدة لتمديد إبرام العقود بين المخصصين بمساكن من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان في حال كانت هذه المساكن مع مراقفها غير جاهزة، بحيث تأخذ المؤسسة بالحسبان مثل هذه الحالات لتأخر المستفيدين في إجراء معاملاتهم في الجهات العامة المعنية بالإسكان مثل براءة الذمة المالية والموافقات اللازمة الأخرى، مشيراً إلى توقف إجراءات تسليم العديد من المساكن للمكتتبين عليها ريثما تستكمل الأوراق المطلوبة، وهذا أمر خارج عن إرادتهم الذي تستغرقه معاملات المكتتبين على مشاريع السكن في المؤسسة من المخصصين بالمساكن بقرارات سابقة.

مضيفاً إن هذه القرارات تعالج الكثير من الحالات، وخاصة من تأخر عن تسديد الدفعة المستحقة من المكتتبين المخصصين بمساكن في مشاريع السكن الشبابي وهي بنسبة ٢٠

عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ«الوطن» أن ما يتم تحصيله من بعض المكلفين بضريبة الريع العقاري عن سنوات سابقة هو ليس مفعولاً رجعياً لقرار جديد وإنما يرتبط بالتعديل الذي طرأ على العقار بموجب وثيقة رسمية تثبت ذلك، حيث يكلف عامل المالية بتحصيل الفروقات الناجمة عن هذه التعديلات من تاريخ إحداثها على العقار وذلك بناء على الوثيقة التي وصلت للمالية وتشير لهذه التعديلات، مبيئاً أن ضريبة الريع العقاري تقدر بنحو ٥ بالتمه للعقار السكني و٧ بالتمه للعقارات التجارية، وأن دوائر المالية معنية بتقديم كل التسهيلات للمكلفين لتسديد ذممهم المالية.

جاء تصريح مدير المالية بعد شكوى عدد من المكلفين في ريف دمشق لـ«الوطن» من هذه التعديلات التي تشمل سنوات سابقة رغم أنهم بريئو الذمة عن هذه السنوات كونهم سيدوا المستحقات المالية المترتبة عليهم. وبالعودة إلى مدير مالية الريف، فقد بين أن نسب التعديلات المالية ارتفعت خلال الشهرين الماضيين، لرغبة الكثير من المكلفين الاستفادة من الحسومات التشجيعية التي تنفذها المالية والمقدرة خلال الشهر الأول والثاني، وهو ما



مالية الزيداني تعود للعمل خلال شهر

مواطنون يشتكون من ضرائب عقارية لسنوات سابقة وهم بريئو
الذمة.. ومكي يوضح: بسبب التعديلات المنفذة على العقارات

مالية الريف على العودة مباشرة للعمل بمالية داريا وتفعيلها.

وحول مصير الكثير من الوثائق والأضابير في المالبات التي تعرضت للتخريب بين أنه تم في المناطق التي استعادتها الدولة تشكيل لجان لزيارة هذه المالبات لجلب كل ما يمكن الحصول عليه في هذه المالبات لإعادة تصنيفه وتوضيحه وأن هناك توجهاً كبيراً في وزارة المالية لأتمتة كل أعمال مديريات المال في المحافظات وأن مالية ريف دمشق تسعى نحو هذا التوجه وتعمل على توفير التجهيزات المناسبة لهذا المشروع المهم وخاصة توفير شبكة حواسيب حيث تقدر الحاجة لتنفيذ هذا المشروع بتوفير نحو ٤٥ حاسباً تعمل هيئة الرسوم والضرائب على إجراء المناقصات اللازمة لتوفيرها.

كما بين المدير أن مالية ريف دمشق فقدت خلال سنوات الحرب شريحة واسعة من العمالة لديها وخاصة الكوادر المدربة والخيرة وهو ما سبب نقصاً لدى الكثير من الدوائر والصاديق في مختلف المالبات، إضافة إلى طبيعة ريف دمشق المترامية الأطراف التي تسبب في زيادة الاعتماد على العاملين من الشباه وتزداد الحاجة للمركبات للتنقل والوصول لمختلف المناطق ومتابعة الأعمال المالية وتحصيل الضرائب والرسوم من المكلفين لرفع خزينة الدولة.

مديرية مالية داريا كان من أفضل أبنية المالبات على مستوى القطر وقد تعرض للتخريب والتدمير بنسبة كبيرة، وأنه يتم حالياً تسيير أعمال مديرية مال داريا في منطقة الجسر الأبيض، مبيئاً أنه كان هناك محاولات لوضع مالية داريا في منطقة صحنايا إلا أنه تعذر الحصول على بناء حكومي في صحنايا حال دون ذلك، موضحاً أنه مع خطة إعادة تأهيل مدينة داريا التي تتجه لها الحكومة ستعمل

سأهم زيادة نسبة التحصيلات. توقع مكي أن تبدأ مالية الزيداني عملها خلال شهر بعد أن خرجت من العمل بسبب الظروف الأمنية التي أحاطت بالمنطقة، حيث أبرمت المالية عقداً مع الرابطة الفلاحية لتأمين المكان لعمل المالية هناك وأن كل العمليات المطلوبة لتجهيز مالية داريا يتم تنفيذها. وحول مالية داريا التي تعرضت للتخريب والدمار بين أن البناء الذي كان مخصصاً

من أوصل البضائع التركية إلى أسواق طرطوس؟

وأضاف علي: مراقبتنا تلك المواد ما زالت مستمرة ففي العام الحالي تم تنظيم ٣٨ ضبطاً عملياً لمواد (البسة- زيوت نباتية- سمنة- زبدة- جبنه مثلثات- بسكويت أطفال) ذات منشأ تركي إضافة إلى مادة الموز المهرب من لبنان وتم ضبط مواد مقلدة ومزورة منها مادة أرز صنويات ومعرونة دانا وتمت مصادرتها وحجز كامل الكميات المخالفة وتسليمها إلى مستودع المديرية وفرع السورية للتجارة وتم إبلاغ المديرية العامة للجمارك بصورة عن المخالفات المنظمة لإتخاذ إجراءاتها القانونية بحق المخالفين وتمت إحالة كل الضبوط المنظمة من قبلنا إلى القضاء المختص ومراقبتنا لا تزال مستمرة.

هذه الظاهرة تستفحل يوماً بعد يوم ولا يبدو أن الجهات المعنية تعمل بشكل جاد وفعال لمعالجتها من كل الجوانب ويتم التعامل معها من خلال بعض الضبوط التوعوية التي لا تغني ولا تسمن.. مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس زيد علي بين لـ«الوطن» أن عدد الضبوط الكلية التي تم تنظيمها خلال عام ٢٠١٧ بما يخص البضائع المهربة بلغ ١٥ ضبطاً تشمل مواد (البسة- أحذية- مواد غذائية) ذات منشأ تركي إضافة إلى مادة الموز المهرب ذات منشأ لبناني وبلغت مصادرتها ٣٧ طناً وتم حجز كامل الكميات المخالفة وأودعت مستودع مديرية التجارة الداخلية بطرطوس وفرع السورية للتجارة.

الوطن

تتمتع أسواق طرطوس ومحلاتها بالبضائع التركية التي تنافس البضائع المنتجة محلياً أو المستوردة بشكل نظامي وتتفوق عليها كثيراً نتيجة دخولها تهربياً ودون أي رسوم جمركية، وهذا الإغراق له مخاطر صحية واقتصادية فالبضائع المهربة غير خاضعة لأي تحليل مخبري وقد يكون الكثير منها غير صالح للاستهلاك البشري. إضافة للانعكاسات السلبية الكبيرة على الاقتصاد الوطني والخزينة العامة نتيجة قوات مبالغ مالية كبيرة على الخزينة.. الخ.

طرح مجمع ابن عساکر للاستثمار للمرة الثالثة
و«التموين» تبرر: المشكلة بجشع المتقدمين

فهم يشكلون نسبة قليلة إلى أن تجربة القطاع العام إضافة إلى أن تجربة التسيب الفردي كانت بنتائج سيئة سابقاً عندما منحت مؤسسات التدخل الإيجابي القروض للموظفين الذين يتقاضون رواتبهم عن طريق محاسنين حيث تم الكشف عن أكثر من حالة احتيال من محاسنين إبداء تحويل القسط وفي النهاية يكتشف الموظف بأنه لم يسد القرض ولذلك تم تحديد عدد من الجهات العامة تم حظر التعامل معها كمديرية تربية ريف دمشق.

شأن المصرف الذي يسمح القرض. وأفاد المدير بأن السلع المعمرة المحدد بيعها ضمن القرض ستكون محلية الصنع وتقوم المؤسسة بالتواصل مع شركة بردي لتزويدها بالبرادات والمنتجات المصنعة لديها والتواصل أيضاً مع شركة سيرونيكس لشراء الشاشات منها بالإضافة للتواصل مع شركات القطاع الخاص المنتجة للسلع المعمرة من أجهزة كهربائية ومفروشات.

أشار المدير إلى أن القروض ستكون متاحة لكل موظفي مؤسسات القطاع العام الموطنة وراتبها في أحد المصارف حيث ستكون مدة القرض ثلاث سنوات بالحد الأدنى باقتطاع ٤٠ بالتمه من الراتب كحد أقصى، وما تبقى من الموظفين التي رواتبهم ليست موطنة في المصارف

علي محمود سليمان

أن اليوم سوف يتم توقيع الاتفاق مع المصرف العقاري حول اتفاق منح قروض للسلع المعمرة على أن يتم توقيع الاتفاق ذاته مع المصرف التجاري خلال الأيام القادمة. وفي تصريحه لـ«الوطن» أوضح المدير أن تجربة منح القروض للسلع المعمرة كانت مطبقة في مؤسسات التدخل الإيجابي (الاستهلاكية وسدس) قبل أن تتم عملية الدمج في المؤسسة السورية للتجارة وكانت تجربة ناجحة مع المصرف العقاري بسقف ٣٠٠ ألف ليرة سورية واليوم ستعاد ولكن بانضمام المصرف التجاري وبسقف ٥٠٠ ألف ليرة، مع الإشارة إلى أن المؤسسة السورية للتجارة ستبيع السلع المعمرة ضمن القرض بنفس سعر البيع المباشر من دون أي فوائد أو زيادة في السعر ولكن نسبة الفائدة على القرض هي

دفع فواتير الكهرباء شهرياً

مناقصة لشراء ٣ ملايين عداد ذكي للكهرباء



حيث سيتم استبدال أكثر ٦٠٠ ألف عداد بعد تنفيذ العقد مباشرة، مبيئاً أنه يحتاج إلى أقل من عام تقريبا لإنهاء التنفيذ. وفيما يخص السراقات، أوضح العمر أن تنفيذ المشروع سيخفف بشكل كبير من السراقات، مبيئاً أنها ستخفف إلى ٩٠ بالمئة تقريبا للاستحراج غير المشروع، ومن ناحية التلاعب بالعدادات ستكون نسبة التلاعب معدومة. مشيراً إلى أن المشروع يبدأ من محطة التحويل حيث يمكن كل شركة من قراءة ما هو داخل إلى مراكز التحويل من كميات كهربائية ونسبتها والكمية المسحوبة، كما يمكن المشروع معرفة كميات الاستهلاك في أي منطقة من أجل تحقيق توازن في المحولات لتوزيعها تجنبا لعمليات القطع الترددي، مبيئاً أنه ينتهي بميزل المشترك ما يمكن من ضبط استهلاك الطاقة الكهربائية.

مشتر وخلال لحظات في حال التأخر عن دفع الذمم المالية المترتبة عليهم من خلال دارات في كل عداد مرتبطة بأجهزة ولوحات تحكم الكترونية في مركز كل شركة. مشيراً إلى أنه سيتم تعديل آلية إصدار الدورات لدى المشتركين لتزويد ٦ دورات إلى ١٢ دورة خلال العام «شهرية» إضافة إلى تعديل نظام الاستمرار المعول به حالياً. أما بالنسبة للتكلفة فأكد أن الوزارة ستتحمل تكلفة استبدال جميع العدادات ولا يرتب على المشتركين القدامى أي مبلغ مالي، موضحاً أن الفائدة الكبرى ستعود على الوزارة أولاً. وبالنسبة لتنفيذ المشروع بين عمر أنه يحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقه على كامل سورية من ٤ - ٦ سنوات تقريبا، مؤكداً أن البداية ستكون في دمشق،

قصي المحمد

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء دمشق باسل عمر لـ«الوطن» عن انتهاء اللحة من إعداد دفاتر شروط مناقصة استيراد العدادات الذكية من عملها التي تم التحضير لها خلال الفترة الماضية لاستبدال جميع العدادات المركبة حالياً الإلكترونية والتقليدية لدى المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بعدادات كهربائية (منزلية وصناعية) ذكية، مؤكداً أنه سيتم استيراد حالياً ما يقرب من ٣ ملايين عداد كهربائي ذكي تم إدراجها ضمن المناقصة التي سيتم إعلانها قريباً.

وأوضح رئيس لجنة إعداد دفاتر الشروط باسل عمر أن العدادات الذكية التي سيتم تركيبها قابلة لأن تكون مسبقاً الدفع إذ تمكن الشركات من أخذ المعلومات بشكل لحظي ومباشر، مبيئاً أنها توفر إمكانية الاستغناء عن عمل المؤشرين وقاطعي التيار الكهربائي عن المشتركين إذ يمكن الحصول عليها مباشرة من خلال غرف تحكم مركزية، كما تمنح احتكاك المواطن مع الموظفين بشكل مباشر حيث يبقى عداد كل مشترك تحت الرقابة الحظية. وعن أهمية تنفيذ المشروع من جهة انعكاسه على الفاقد الكبير في التيار الكهربائي، أشار عمر إلى أن المشروع سيخفف الفاقد إلى حدوده الدنيا، مبيئاً أنه تمت إعداد دراسة جدوى اقتصادية أكدت وجود وفر كبير جداً ما يمكن الوزارة الاستغناء عن محطة توليد كاملة، لافتاً إلى أن ذلك سيوفر أيضاً الفاقد التجاري الذي تعاني منه الشركات ما يوفر إمكانية فصل التغذية بشكل مباشر عن أي

بنات القابضة
CHAM HOLDING

تعزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ
مكتبة الله العظمى

تتقدم شركة شام القابضة

بأحر العزاء لعائلة المرحوم

سليمان نصر الدين

سائلين الله عز وجل أن يسكن الفقيد فسيح جناته
وأن يلهم عائلته الصبر والسلوان

إنا لله وإليه راجعون

بنات القابضة
CHAM HOLDING

تعزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ
مكتبة الله العظمى

تتقدم شركة شام القابضة

بأحر العزاء لعائلة المرحوم

الدكتور عبد الرحمن العطار

سائلين الله عز وجل أن يسكن الفقيد فسيح جناته
وأن يلهم عائلته الصبر والسلوان

إنا لله وإليه راجعون